أثر الافصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة فى الحد من عدم تماثل المعلومات
دراسة اختبارية

أ.د/ ثناء محمد طعيمه
أستاذ المحاسبة والمراجعة و رئيس قسم المحاسبة الأسبق بكلية التجارة - جامعة بنها

د/ صلاح محمد كامل
مدرس المحاسبة
كلية التجارة- جامعة بنها

محمد عزت محمد زكى يسن عبدالله

أثر الافصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة فى الحد من عدم تماثل المعلومات – دراسة اختبارية

أ.د/ ثناء محمد طعيمه
أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس قسم المحاسبة الأسبق
بكلية التجارة - جامعة بنها

د/ صلاح محمد كامل
مدرس المحاسبة
كلية التجارة- جامعة بنها

محمد عزت محمد زكى يسن عبدالله

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الافصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من عدم تماثل المعلومات لمجموعة من الشركات المُقَيَّدة بالبورصة المصرية لعينة عشوائية تكوَّنت من ٥٧ شركة، تمثل ١١ قطاعا من قطاعات البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٨م حتى ٢٠٢١م. واستخدم الباحث نموذج الانحدار لاختبار تلك العلاقة بين متغيري الدراسة؛ حيث تم قياس مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة لشركات العينة (المتغير المستقل) من خلال مؤشر خاص للإفصاح الاختياري عن التقارير المتكاملة، يتبناه الباحث مُكوَّن من ٦٣ بنداً، كما تم قياس عدم تماثل المعلومات (المتغير التابع) من خلال مقياس مدى السعر، واستخدام حجم الشركة وربحيتها، ودرجة الرفع المالى، وجودة حوكمة الشركات، وجودة مكتب المراجعة كمتغيرات ضابطة في نموذج الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة علي عدم تماثل المعلومات بوجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على عدم تماثل المعلومات، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين عدم تماثل المعلومات وبين كل جودة حوكمة الشركات وجودة مكتب المراجعة وحجم الشركة وربحيتها، فضلا عن وجود علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات ودرجة الرفع المالى.

ومن جهة أخرى، يوصي الباحث بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، بضرورة إصدار معيار خاص بتقارير الأعمال المتكاملة يناسب البيئة المصرية، ولا يتعارض مع الإطار الصادر عن المجلس الدولى للتقرير المتكامل (IIRC)، واختباره وإدخاله مرحلة التنفيذ مع إلزام الشركات بتقديم التقارير المتكاملة.

الكلمات الافتتاحية: تقارير الأعمال المتكاملة، الإفصاح الاختياري، عدم تماثل المعلومات.

The Voluntary disclosure Effect of Integrated Business Reports in Reducing Information Asymmetry "Empirical Study"

Prof. Dr. Sanaa Mohamed Taima
Professor of Accounting & Auditing and Former Head of Accounting Department
Faculty of Commerce - Benha University

Prof. Dr. Salah Mohamed Kamel
Lecturer of Accounting
Faculty of Commerce - Benha University

Mohamed Ezzat Mohamed Zaki Yassin Abdullah

Abstract:

The study aimed to study the impact of voluntary disclosure of integrated business reports in reducing information asymmetry for a group of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, using a random sample of 57 companies representing 11 sectors of the Egyptian Stock Exchange from 2018 to 2021. The researcher used a regression model to test this relationship between the study variables, where the level of voluntary disclosure of integrated business reports for the sample companies (independent variable) was measured using a special index for voluntary disclosure of integrated reports consisting of 63 items adopted by the researcher. Information asymmetry (dependent variable) was measured using a price range scale. The researcher also used company size, profitability, financial leverage, corporate governance quality, and audit quality as control variables in the study model.

The study results have shown many important findings, including a statistically significant effect of voluntary disclosure of integrated business reports on information symmetry. There is a statistically significant negative impact of voluntary disclosure of integrated business reports on information symmetry. The results also indicate a relationship between information asymmetry and corporate governance quality, audit quality, company size, profitability, and financial leverage.

Based on these findings, the researcher recommends the issuance of a standard for integrated business reporting that is suitable for the Egyptian environment (market) and does not conflict with the framework issued by the International Integrated Reporting Council (IIRC). This standard should be tested and implemented with companies required to provide integrated reports.

Keywords: Integrated Business Reports, Voluntary Disclosure, Information Asymmetry.

القسم الأول: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

بدأت فكرة التقارير المتكاملة في عام ٢٠٠٩م عندما ناشدت الأمم المتحدة كل من الاتحاد الدولى للمحاسبة ومؤسسة مبادرة التقارير العالمية لتشكيل لجنة لتطوير إطار عالمي للتقارير المتكاملة[١]، وتم تشكيل المجلس الدولى لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) عام ٢٠١٠م ليمثل استجابة واسعة ومنصة لأصحاب المصالح الرئيسيين مثل: واضعي معايير المحاسبة المالية، والشركات، والمستثمرين، والمؤسسين، ومقدمي الإرشادات الاختيارية للإفصاح عن مسئولية الشركات، وهيئات المحاسبة المهنية والمنظمات غير الحكومية[٢].

وفي المقابل، فإن مشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين الإدارة والمستخدمين ستظل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة. وهذه المشكلة ناتجة عن نظرية الوكالة الكلاسيكية Classical Agency Theory من خلال قيام الأصيل Principal بتفويض الوكيل Agent في إدارة أعماله، وتنشأ هذه المشكلة نتيجة وجود أهداف ومصالح مختلفة لدى هذين الطرفين؛ الأمر الذى قد يدفع الوكيل لاستغلال عدم تماثل المعلومات بينه وبين الأصيل في تحقيق دالة هدفه، وتعظيم ثروته حتى ولو على حساب دالة وثروة الأصيل. علاوة على ذلك، قد يمتلك بعض المشاركين في السوق معلومات خاصة تفوق المعلومات المتاحة لنظرائهم؛ الأمر الذى قد يدفع هؤلاء المشاركين للسعى لاستغلال هذه المعلومات في تحقيق منافع خاصة بهم، وهو ما يُعرف بظاهرة الاتجار بالمعلومات.[٣]

وللحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة يجب على المنظمات المهنية أن يكون لها دور في إلزام الشركات بالإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمية بجانب المعلومات المالية بحيث لا يأخذ شكل تقرير منفصل بحيث يعطى نظرةً شاملةً عن الأداء الكلي للمنشأة، ولأن الإفصاح الاختياري أصبح مطلبا ضروريا من جانب أصحاب المصالح في الشركة؛ حيث يساعدهم مع الإفصاح

---

(١) محمود رجب يسن غنيم، أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٧م، ص ١٤٩.

(2) Kılıç, M. and Kuzey, C., "Assessing current company reports according to the IIRC integrated reporting framework, **Meditari Accountancy Research**, Volume 26, Issue 2, 2018, P. 306.

(٣) إبراهيم محمد الطحان، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسئولية الإجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٨م، ص٥٩٤.

الإلزامي في تحسين جودة قرارتهم المتعلقة بها، فالتقارير المتكاملة إحدى الوسائل بوصفها إحدى مداخل الإفصاح الاختياري ونموذجا حديثا له، ويمكن من خلالها أيضا تقليل الآثار السلبية الناتجة عن عدم تماثل المعلومات.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية التقارير المتكاملة الإ أن الاهتمام بتنظيمه داخل مصر مازال محدودا؛ حيث يلاحظ أن القوانين المُنظِّمة للإفصاح لم تتضمن أية إشارة إلى الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة، بالإضافة إلى غياب التنظيم القانوني والمهني، وعدم وجود نموذج محدد يتم استخدامهن وخاصة في البيئة المصرية. فالعلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة وعدم تماثل المعلومات من العلاقات التي لم تنل اهتماما كافيا من قبل الباحثين- في حدود علم الباحث- رغم أهميتها؛ حيث توجد ندرة في الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على الحد من عدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية. وفي ضوء ما سبق يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤل التالى:

هل يؤثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات؟

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات، ويشتق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في:

١- إلقاء الضوء على الإطار النظرى لتقارير الأعمال المتكاملة، وطرق قياس مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٢- تحليل أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على الحدِّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

أهمية البحث:

ويمثل البحث مساهمة في الفكر المحاسبي المهتم بتحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة ومشكلة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

- **الأهمية العلمية**

إن الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة المصرية يعدُّ اتجاها حديثا مقارنة بالدول المتقدمة؛ ومن ثم يحاول الباحث دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات.

- **الأهمية العملية**

يقدم هذا البحث دليلا من البيئة المصرية عن مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره في الحدِّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات، كما أن نتاج هذا البحث قد توفرت معلومات مفيدة من شأنها مساعدة الجهات المهتمة بمهنة المحاسبة في البيئة المصرية على وضع معيار يُنظِّمُ المعالجة المحاسبية للإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة من ناحية، ويحفز الشركات على الإفصاح عن هذه التقارير من ناحية أخرى؛ لتحسين سمعة الشركة وجذب الاستثمارات.

حدود البحث:

١- سوف يقتصر الباحث على دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات كعلاقة أحادية الاتجاه، ولن يتناول الباحث العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس الإ بالقدر الذى يخدم هذا البحث، بمعنى: أنه يخرج عن نطاق اهتمام هذا البحث دراسة أثر عدم تماثل المعلومات على مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة.

٢- يقتصر البحث على استخدام مدخل تحليل المحتوى لعينة من الشركات المُسجَّلة في البورصة المصرية، والمُدْرَجَةِ في مؤشر البورصة المصرى (EGX100)، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٨-٢٠٢١، مع استبعاد البنوك وشركات التأمين لما لها من طبيعة التقرير المالي.

خطة البحث:

في ضوء مقدمة البحث ومشكلته وأهدافه وأهميته يمكن تقسيمه إلى المحاور التالية:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثانى: تحليل ودراسة واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق وتطوير الفروض.

القسم الثالث: الإطار النظرى للبحث.

القسم الرابع: الدراسة الاختبارية.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات.

القسم السادس: المراجع.

القسم الثانى: تحليل ودراسة واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق وتطوير الفروض

أولا: الدراسات باللغة العربية:

دراسة (على، ٢٠١٧)[١] هدفت الدراسة إلى التحقق من واقع تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة السعودية، وتأثير ذلك على خلق قيمة المنشأة وأصحاب المصالح، ومعرفة العلاقة بين خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، ووضع إطار مقترح لتقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح عن الأداء غير المالي واختباره من خلال الدراسة الميدانية. وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات معنوية حول تقييم أصحاب المصالح لمدى قدرة المنشأة على خلق القيمة في ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة، ووجود اختلاف معنوي حول نوعية احتياجات أصحاب المصالح على المحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة. وأوضحت النتائج أيضا وجود اتفاق بين أصحاب المصالح حول التصنيف المقترح لعناصر تقارير الأعمال المتكاملة، ووجود فروق معنوية حول تقييم أصحاب المصالح لأهمية الإفصاح من خلال تقارير الأعمال المتكاملة.

دراسة (عوض، ٢٠١٦)[٢] هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين (الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الحكومية) وعدم تماثل المعلومات، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين تركز الملكيَّة وعدم تماثل المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري لا يؤثر على العلاقة بين تركز الملكية وعدم تماثل المعلومات.

دراسة (سمعان، ٢٠١٨)[٣] هدفت الدراسة إلى اختبار مجموعة من المتغيرات المنظمة، تحديدا الحوكمة، وتوقيت النشر، ونوع إدارة الأرباح "انتهازى أم معلوماتي"، لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم تماثل المعلومات في السوق المالية المصرية في محاولة لتفسير التناقض في نتائج الدراسات

---

(١) أيمن صابر سيد علي، دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشاة إحتياجات أصحاب المصالح"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، الجزء الأول، ٢٠١٧م، ص ص٣-٦٠.

(٢) محمد محمود سليمان محمد عوض، أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثانى، ٢٠١٦م، ص ص٢٤٥-٢٦٧.

(٣) أحمد محمد شاكر حسن سمعان، المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتى في سوق الأوراق المالية المصرية، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، العدد الرابع، الجزء الثانى، ٢٠١٨م، ص ص١٣٥٩- ١٤٣٩.

السابقة في هذا الشأن، بالإضافة لاستخدام البحث متغيري: "التحصين الإدارى والحوكمة" للتمييز بين انتهازية إدارة الربح ومعلوماتيتها؛ لتوضيح أيهما أكثر دلالة في الحيلولة دون مشاركة المديرين التنفيذيين في أنشطة إدارة الربح الضارة من خلال الحكم عليهما في مدى مساهمة إدارة الربح في إضفاء نفعية على الإفصاح الاختياري من ناحية، بالإضافة إلى بيان مدى مساهمتها في تنظيم العلاقة بين إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات من ناحية أخرى. توصلت الدراسة في نماذجها لصدق تفاعل الحكومة والإفصاح الاختياري، باستثناء القياس المتعلق بنافذة أحد عشر يوماً لحجم التداول.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Girella et al., 2019)[١] هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الخصائص الخاصة بكل من الشركة والبلد على مستوى الإفصاح الاختياري عن التقارير المتكاملة على المستوى الدولى، ومن أجل القيام بذلك قامت الدراسة بتحليل عينة من ٧١ شركة دولية مُدرجة تبنَّت نموذج التقارير المتكاملة في عام ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أنه من المرجح أن تقوم الشركات بتبنى التقارير المتكاملة إذا كانت موجودة في بلدان ذات مستوى أعلى من إدراك الفساد وتصنيف أفضل للمخاطر، والتي تعدُّ أكثر جماعية نسبيا، وتنوع أكثر بين الجنسين، وذات توجه طويل الأجل. أما بالنسبة للنظام القانونى فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية، وفيما يتعلق بخصائص الشركات توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة والربحية ونسبة السوق إلى القيمة الدفترية وحجم المجلس وبين الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة، بينما لا يوجد أي تأثير بين كل من: الرافعة المالية، وكفاءة الشركة، وتنوع مجلس الإدارة واستقلاليته وبين الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة.

دراسة (Isabel et al., ٢٠١٧)[٢] هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة المحتملة بين الإفصاح عن المعلومات المتكاملة ودرجة عدم تماثل المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين مشكلة عدم تماثل المعلومات ودرجة الإفصاح الاختياري عن التقارير المتكاملة.

دراسة (Putri et al., 2022)[٣] هدفت الدراسة إلى بيان تأثير التقارير المتكاملة على عدم تماثل المعلومات أثناء COVID 19 في جنوب شرق آسيا من خلال دراسة على عينة من ٧٨ شركة

(1) Girella, L. and Rossi, P. and Zambon, S., "Exploring the firm and country determinants of the voluntary adoption of integrated reporting", **business strategy and the environment**, Volume28, Issue7, 2019, PP. 1323 – 1340.

(2) Isabel, M. and García, S. and Gámez, L.,"Integrated Reporting and Stakeholder Engagement، The Effect on Information Asymmetry", **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Volume24, Issue5, 2017, PP. 395-413.

(3) Putri, S., and Noviani, V., and Pulungan, A., "How Integrated Reporting Quality Affects Asymmetry Information during COVID-19? A Study in Southeast Asia", International Conference of Business, Accounting, and Economics, **ICBAE**, 2022, PP. 1-7.

في جنوب شرق آسيا كعينة مستخدمة في هذه الدراسة بالاعتماد على بيانات S&P Capital IQ على مدى فترتين من ٢٠١٩- ٢٠٢٠، وفحصها باستخدام نموذج الانحدار ذي التأثير الثابت بواسطة STATA، ويتم تقييم جودة التقارير المتكاملة مثل النظرة التنظيمية العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المتكاملة تؤثر بشكل كبير على معلومات عدم تماثل المعلومات جنبا إلى جنب مع العوامل المالية مثل: الربحية والرافعة المالية. ويشير هذا الدليل إلى أن التقارير المتكاملة تلعب دورا مهما في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الشركات والأطراف الخارجية، وخاصة في دول جنوب شرق آسيا.

دراسة (Rajapaksha et al., 2022)[1] تركز الدراسة على تأثير التقارير المتكاملة على مشكلة عدم تماثل المعلومات في سيريلانكا من خلال استخدام اختبار T للعينة المزدوجة وتحليل معامل الانحدار لاستخلاص الأدلة التجريبية، ويتم تمثيل عدم تماثل المعلومات عن طريق: أخطاء التنبؤ بالأرباح، وتشتت توقعات الأرباح، وتكلفة رأس المال السهمي، في حين يتم قياس مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات باستخدام الإطار الصادر عن المجلس الدولى للتقارير المتكاملة. وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض كبير في عدم تماثل المعلومات عند استخدام التقارير المتكاملة.

في نهاية عرض هذه الدراسات والبحوث يرى الباحث ما يلى:

١- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت تحليل أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على الحدِّ من عدم تماثل المعلومات؛ حيث ركزت بعض الدراسات على واقع تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة السعودية، وبيان تأثير ذلك على خلق قيمة المنشأة وعلى أصحاب المصالح دراسة (علي، ٢٠١٧)، كما اقتصرت دراسة كل من: (Girella et al. 2019) على دراسة تأثير خصائص الشركة والبلد على مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة، إلا أن تلك الدراسات لم تتناول العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة ومشكلة عدم تماثل المعلومات، وهو ما تتناوله الدراسة الحالية.

٢- ندرة الدراسات التي تناول قياس أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على الحدِّ من عدم تماثل المعلومات ما عدا دراسة كل من: (Putri et al., 2022; Isabel et al., 2017; Rajapaksha et al., 2022)، وهى دراسات أجنبية؛ مما يتطلب دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على الحدِّ من عدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية التي تختلف عن البيئة الأجنبية؛ ولذلك تتناول الدراسة الحالية تحديد العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة وعدم تماثل المعلومات.

(1) Rajapaksha, S. and Kehelwalatenna, S., "Impact of Integrated Reporting on Information Asymmetry، Evidence from Sri Lanka", **Colombo Business Journal**, 13 (2), 2022, PP.76–108.

٣- ركزت بعض الدراسات السابقة على أثر الإفصاح الاختياري على عدم تماثل المعلومات بصفة عامة (سمعان، ٢٠١٨)، كما اقتصرت دراسة (عوض، ٢٠١٦) على دراسة تأثير الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكيَّة وعدم تماثل المعلومات، إلا أن الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في الحدِّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

واستكمالا للإطار النظرى للبحث وتحقيقا لأهدافه، فقد قام الباحث باشتقاق الفروض الرئيسة للبحث، والتى تمثل استنتاجات وتنبؤات نظرية قابلة للاختبار، وذلك في محاولة للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث، ويتمثل فرض الدراسة الرئيس فيما يلى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على عدم تماثل المعلومات.

القسم الثالث: الإطار النظرى للبحث:

١- التأصيل النظرى لمشكلة عدم تماثل المعلومات وآليات الحد منها:

١/١ مفهوم ظاهرة عدم تماثل المعلومات:

هناك اتفاق عام على أن مفهوم عدم تماثل المعلومات يتمثل في سلوك مُتَعَمَّد من أحد الأطراف التى تمتلك ميزة معلوماتية سواء بهدف تحقيق عائد غير عادى أو حجب بعض المعلومات عن باقى الأطراف. مشكلة عدم تماثل المعلومات قد تحدث بين الإدارة والأطراف الخارجية (المستثمرين) أو بين المستثمرين أنفسهم وبعضهم. وقد تحدث مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة التوقيت غير المناسب لنشر المعلومات؛ الأمر الذى يؤدي إلى فقدان المعلومات أهميتها بالنسبة للأطراف المستفيدة من تلك المعلومات، وتأخر عملية اتخاذ القرار.

٢/١ أسباب ظاهرة عدم تماثل المعلومات: ويرجع حدوث ظاهرة عدم تماثل المعلومات إلى الأسباب التالية:

أ- التوقيت غير المناسب لنشر المعلومات

أشارت دراسة (عبد الحليم)[١] إلى أن التأخر في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يفقدها حيويتها بالنسبة لمُتَّخذي القرارات، الأمر الذى يساهم في ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المشاركة في سوق رأس المال. ومن مظاهر التوقيت غير المناسب للإفصاح عن المعلومات

(١) وائل عبد الحليم عوض عبد الحليم، العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكترونى للتقارير المالية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المُقَيَّدة بالبورصة المصرية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١٩م، ص٩.

طول الفترة الزمنية التى تنقضى من نهاية إعداد التقارير المالية حتى الإفصاح عنها؛ مما يساهم في استغلال المعلومات الداخلية من قبل الإدارة أو بعض الأطراف المُقرَّبة لتحقيق عوائد غير عادية.

ب- قصور المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية

تفتقد التقارير المالية ملائمتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظرا لما تحتويه من معلومات في صورة إجمالية عكس ما يحتاج إليه مستخدمو تلك التقارير من معلومات تحليلية عن أداء وقيمة الشركة من ناحية، واعتمادها على التكلفة التاريخية من ناحية أخرى؛ مما يساهم في عدم تعبيرها عن التغييرات الاقتصادية التى تؤثر على قيمة الشركة، كما أنها بصورتها الحالية تتجاهل الإفصاح عن الكثير من المعلومات الهامة سواء كانت تلك المعلومات مالية أو غير مالية مثل: التنبؤات المالية والأرباح المستقبلية، وكذلك الأداء الاجتماعي والبيئي للشركة؛ مما لا يساعد في تكوين صورة تفصيلية عن قيمة الشركة أمام كافة الأطراف المشاركة في السوق(١).

ج- تعارض المصالح بين الإدارة وامستخدمي التقارير المالية

الأمر الذى يؤدي إلى قيام الإدارة بالتحايل عند إعداد التقارير المالية، وإظهار المراكز المالية للشركات على غير حقيقتها؛ بهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة. ومن أهم مظاهر تحايل الإدارة إمكانية التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (إدارة الأرباح)؛ لتضخيمها، أو تخفيضها، أو التلاعب في تكوين المخصصات واستخدامها، أو عدم تسجيل بعض المصروفات ذات القيم الكبيرة، وتضخيم الإيرادات بقيم ومعاملات وهمية، أو تضخيم قيم الأصول وحقوق الملكية والتدفقات النقدية(٢).

٣/١ وسائل الحدِّ من ظاهرة عدم تماثل المعلومات:

أ- تقويم سلوك الإدارة (الحدُّ من التخلخل الأخلاقي)

ويحدث التخلخل الأخلاقي نتيجة فصل الملكية عن الإدارة؛ حيث يصبح من الصعب رقابة أداء الإدارة بشكل مباشر من قبل الأطراف الخارجية مما يترتب عليه إتاحة فرصة للإدارة لتحقيق أهدافها الذاتية؛ مما يترك تأثيرا سلبيا على المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى. وتظهر تلك المشكلة في صعوبة رقابة أداء الإدارة، والتأكد من قيامها بواجباتها على أكمل وجه، ولذلك يمكن الحدِّ من تلك المشكلة عن طريق تفعيل دور سوق العمل الإداري الذى من خلاله تضمن إلى حد ما أن الإدارة سوف تعمل لصالح الشركة وليس لأجل مصالحها الشخصية.

---

(١) وائل عبد الحليم عوض عبد الحليم، **مرجع سابق**، ص٩.

(٢) **المرجع السابق**، ص٩.

ب- وسائل الحدِّ من الاختيار غير الملائم:

يترتب على حيازة الإدارة والأطراف الداخلية الأخرى لمعلومات حول الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، والتى لم تصل بعد إلى الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين وغيرهم، وامتلاك الطرف الأول تلك المعلومات لتحقيق ميزة نسبية على حساب الطرف الثانى، وبالشكل الذى يترك تأثيرا واضحا على قدرة هؤلاء على اتخاذ قرارات جيدة أن يصبح اختيارهم غير ملائم، فتلعب المحاسبة دورا هاما في الحدِّ من تلك المشكلة من خلال دورها في تحويل المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة، أو تحويل المعلومات الداخلية إلى معلومات خارجية(١)، وذلك من خلال وسيلتين:

١- تفعيل دور وسطاء المعلومات المحاسبية

يلعب وسطاء المعلومات المحاسبية (المراجعون والمحللون الماليون والخبراء المُثمِّنون) دورا فعالا في تحسين كفاءة سوق الاوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين بما يقدمونه من معلومات على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة، فقط لوحظ زيادة الفرق بين الطلب – العرض في اليوم الذى تصدر فيه الإدارة المعلومات التى لديها واليوم الذى يليه، وتعني هذه الزيادة أن المحللين الماليين والمستثمرين يقومون بدعم هذا الفارق مؤقتا كوسيلة لحماية أنفسهم من تعاملات المستثمرين الذين يمتلكون ميزة الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، ولا يعود التعامل حتى يتم الإعلان عن المعلومات التى لدى المتعاملين ذوي المعلومات، وتوفيرها لكافة المتعاملين في السوق عن طريق الإفصاح العام(٢).

٢- التوسع في عملية الإفصاح:

يؤكد الباحث أن الإفصاح الاختياري يمثل عنصرا أساسيا للتوسع في عملية الإفصاح المحاسبي، حيث أشارت دراسة (سمعان)(٣) إلى أن الإفصاح الاختياري يمثل توسعا في الإفصاح حيث يقلل من مشكلة الاختيار الخاطيء للأوراق المالية من قبل المستثمر، ويعزز من السيولة؛ مما يقلل من تكلفة حقوق الملكية من خلال انخفاض تكاليف المعاملات و/أو زيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة.

---

(١) غادة محمد إبراهيم إبراهيم جمعة، دور جودة الأرباح المحاسبية في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٧، ص ٦١.

(٢) سحر علاء أحمد خالد، دور التقارير المالية الفتريَّة في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات في ضوء المعايير المحاسبية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٥م ، ص١٢٧.

(٣) أحمد محمد شاكر حسن سمعان، المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتى في سوق الأوراق المالية المصرية، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، العدد الرابع، الجزء الثانى، ٢٠١٨م، ص١٣٧٤.

٢- العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة والحد من عدم تماثل المعلومات:

١/٢ مفهوم وأهمية تقارير الأعمال المتكاملة:

١/١/٢ مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة

يُعرِّفُ (King III Report) في جنوب أفريقيا تقارير الأعمال المتكاملة على أنها: تمثيل شامل ومتكامل لأداء الشركة من حيث تمويلها واستدامتها. ووفق تقرير (King III) فإن الهدف العام من تقارير الأعمال المتكاملة يكمن في مساعدة أصحاب المصلحة على تقييم ما إذا كان بمقدرة الشركات خلق القيمة والمحافظة عليها خلال المدى القصير والمتوسط والطويل. وينصُّ (King III) على أن إعداد تقارير الأعمال المتكاملة هو النهج الذى تتبنى فيه الشركات مسؤوليتها تجاه الاقتصاد العالمى والجهات الثلاثة الرئيسة، وهم: المساهمون والمجتمع والبيئة(١).

يعرف الباحث تقارير الأعمال المتكاملة عبارة عن: "ظاهرة جديدة في عالم تقارير الشركات حيث تقوم على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية، وتقييم مدى قدرة الشركة على تكوين القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

٢/١/٢ أهمية التقارير المتكاملة:

تنبع أهمية التقارير المتكاملة من توفيرها للمعلومات المالية وغير المالية في تقرير واحد، يُمكِّن المستثمرين وأصحاب المصالح من تكوين صورة عن أداء الشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل، فضلا عن قدرتها على تحقيق ما يلى:

١- تلبية احتياجات أصحاب المصالح والمستثمرين من خلال تقديم المعلومات المالية وغير المالية التى تتعلق بالجوانب والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستراتيجية والحوكمة والاستدامة، وفهم استراتيجية الشركة بشكل أفضل، وبيان الفرص التى يمكن للشركة استغلالها في الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، وإمكانية تخفيض المخاطر ومواجهتها بحيث تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل(٢).

٢- إن أهمية تقارير الأعمال المتكاملة مصدرها المعلومات التى تقوم بتوفيرها إلى المستخدمين المتعددين سواء المتعلقة بالأداء المالي أو الاقتصادى، أو تحقيق التنمية المستدامة، أو إبراز التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية، أو تطوير الأداء البيئي ودعم تطوير الاستراتيجيات العامة للشركات من خلال تقييم المستخدمين لكافة الخطط المستقبلية والأداء الحالي؛ فتقارير الأعمال

---

(١) سمير عماد شعبان، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٩م، ص٢١.

(٢) سمير عماد شعبان، **مرجع سابق**، ص ٢٤.

المتكاملة هى أحدث تطوير للتقارير في بيئة الأعمال والشركات والمستثمرين، وتمثل أفضل آلية للتواصل والإفصاح تسعى من خلالها الشركات لشرح استراتيجيتها لتعظيم القيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل، وتُمكِّنُ المستثمرين من تقييم قدرتها على تعظيم القيمة بصورة أفضل من التقارير الأخرى(١).

٣- إن التحول إلى التقارير المتكاملة يزيد من الاهتمام بمشاركة الإدارة العليا في القضايا طويلة الأجل، والتى تساعدهم في اكتساب مزيد من الفهم الشامل للأنشطة التنظيمية التى تُمكِّنُ الشركات من خلق نموذج كلى للأعمال، وتساعد في تسهيل الاتصالات، وتحديد الطرق لقياس القيم لأصحاب المصالح والتقرير عن قضايا الاستدامة(٢).

٢/٢ النظريات المُفسِّرة للإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة:

هناك العديد من النظريات التى حاولت تفسير دوافع التوسع في الإفصاح من خلال ما يعرف بالإفصاح الاختياري ويعرض الباحث فيما يلى مفاهيم تلك النظريات ومدى علاقتها بالإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة، حيث:

أولاً: نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory):

وتفترض هذه النظرية أن جميع أصحاب المصالح –أفراد أو جماعات– يساهمون في المشروع من أجل الحصول على منافع، ولا توجد أولوية لفئة معينة منهم على حساب فئة أخرى، وتقوم هذه النظرية على أخذ احتياجات هؤلاء جميعا في الحسبان، وترفض فكرة أن المشروع قائم لتعظيم ثروة المالكين فقط، ومن ثمَّ يمكن القول: إن وجود المشروع ليس لخدمة كل من له مصلحة مع الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر(٣).

وأشارت دراسة **(مصطفي، ٢٠٢٢)**(٤) أن من أهم عوامل إضفاء الشرعية للتأكيد على التقرير المتكامل يتمثل في التواصل الفعال مع أصحاب المصالح وتلبية احتياجاتهم؛ وذلك لمحاولة سد فجوة

---

(١) دلاوه ر قادر عباس، استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي لمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٧م ، ص٤٩.

(٢) رشا على إبراهيم الفقي، أثر الإفصاح عن البيانات الضخمة في التقارير المتكاملة على تخطيط برنامج المراجعة، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ٢٠١٩م، ص٨٩.

(٣) محمد عبد المنعم أبو السعود زايد، دور الإفصاح الاختياري في تحسين جودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٧م، ص ص ١٨ – ١٩.

(٤) أميمة عبدالناصر محمد مصطفي، التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصرى، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٠٢٢، ص ص ٣١٢-٣١٣.

التوقعات بين أداء الشركة الكُلِّي واحتياجات أصحاب المصالح، وأن معرفة إدارة الشركة لمتطلبات أصحاب المصالح تعد أحد المحددات الرئيسة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة؛ ومن ثم تتحدد جودة التقارير المتكاملة على أساس الوفاء بمتطلبات أصحاب المصالح.

ثانياً: نظرية الحاجة لرأس المال (Capital Need Theory):

وتشير النظرية إلى أن الإفصاح الاختياري يساعد في تحقيق حاجة الشركة لزيادة رأس المال، وبتكلفة منخفضة. ويرى الباحث أنه مع تطور أسواق المال وحاجة الشركة إلى التمويل الخارجى بتكلفة منخفضة، تلجأ الشركات إلى الإفصاح عن معلومات أكثر موثوقية للمستثمرين، وأن معرفة إدارة الشركة لمتطلبات المستثمرين تعدُّ أحدي المحددات الرئيسة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة؛ حيث أن الإفصاح الاختياري للتقارير المتكاملة يمكن أن تقلل من تكلفة رأس المال، وتحسين جودة معلومات الشركة وجذب المستثمرين.

ثالثاً: نظرية الوكالة (Agency Theory):

ويراد بنظرية الوكالة أنها عقد بين المُلَّاك (الأصيل) والمديرين (الوكيل)، بموجبه يقوم المُلَّاك بتفويض المديرين بإدارة أمور المنشأة ومتابعتها نيابة عنهم مقابل أجر يتم الحصول عليه بشكل نقدي أو في صورة أسهم أو كليهما. ويشير التفويض الممنوح من المُلَّاك إلى المديرين إلى عملية الفصل بين الملكية والإدارة؛ إذ تكون بصدد حالة "مدير لا يملك، ومالك لا يدير"؛ ويترتب على نظرية الوكالة تعارض في المصالح بين المُلَّاك والمديرين؛ إذ يرغب المُلَّاك في مزيد من الرقابة على تصرفات المديرين؛ لأنهم يتخذون العديد من القرارات، ولكن لا يتوافر لدى المُلَّاك المعلومات اللازمة لتقييم دقة تلك القرارات، كما يدرك المُلَّاك سعى المديرين إلى تعظيم مصالحهم الشخصية حتى وإن كان ذلك على حسابهم؛ لذا قد يسعى المديرون إلى محاولة طمأنة المُلَّاك بأن القرارات التى يتَّخذونها تصبُّ في مصلحتهم من خلال التوسع في مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات الخاصة بمستقبل المنشأة وقدرتها على الاستمرار؛ لتخفيف مشاكل الوكالة[١].

وتشير دراسة **(مصطفي، ٢٠٢٢)**[٢] إلى أن المديرين سيقومون بزيادة مستوى الإفصاح من خلال التقرير المتكامل؛ لإتاحة الفرصة أمام المصالح بما فيهم المُلَّاك بالتصرف بالنحو الذى يحقق مصالحهم وأهدافهم.

---

(١) مصطفي السيد مصطفي على الإسداوى ومحمد محمود سليمان محمد، أثر الإفصاح الاختياري في التقرير المالية على تغطية المحللين الماليين، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثانى، العدد الأول، ٢٠٢٠م ، ص ٥٩٩.

(٢) أميمة عبدالناصر محمد مصطفي، **مرجع سابق**، ص ٣١٣.

رابعاً: نظرية الشرعية (Legal Theory):

تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك عقدا اجتماعيا بين الشركة والمجتمع الذى تعمل فيه، وعلى الرغم من أن المجتمع يتكُّون من مجموعات مختلفة ذات قوة متفاوتة للتأثير على الشركات؛ وبالتالى يجب أن تستجيب الشركة لمطالب المجتمع والبيئة التى تعمل فيها، ولا تكتفي فقط بكيفية تعظيم ثروتها وأرباحها؛ ولذلك تعد هذه النظرية مدخلا هاما لفهم وتفسير تبنى الشركات للإفصاح الاختياري عن المسئولية الاجتماعية والبيئية؛ وبالتالى ظهرت الحاجة للإفصاح الاختياري كمطلبا أساسيا للحفاظ على علاقة الشركة بالبيئة والمجتمع التى تعمل داخلهما، وأداء المسئوليات المناطة تجاههما(١).

وتشير دراسة كل من (مصطفي، ٢٠٢٢؛ Wahl, 2020)(٢) إلى أن الإفصاح الاختياري للتقارير الاجتماعية والبيئية بشكل عام والتقارير المتكاملة بشكل خاص إحدى الطرق لاكتساب الشرعية التنظيمية؛ وبالتالى فإن الإفصاح الاختياري للتقرير المتكامل يمكن أن يقلل من مخاطر فقدان الشرعية التنظيمية، بالإضافة إلى أن اختفاء الشرعية تعزز من تحسين سمعة الشركة؛ وبالتالى زيادة قدرتها إلى التنافسية.

خامساً: نظرية الإشارة (Signaling Theory):

توفر نظرية الإشارة حجة أخرى للعلاقة الإيجابية بين الإفصاح الاختياري للتقرير المتكامل وأداء أفضل لسوق الأوراق المالية. ومن المعروف إشارات السوق هى سمات قابلة للتغيير لطرف واحد، وتساعد طرفا آخر على اتخاذ قرارات استثمارية، قد يقوم المديرون بنشر تقارير متكاملة بشكل اختيارى (إشارة السوق) للتأثير بشكل إيجابى بين إشارات السوق من خلال الإفصاح عن المعلومات وقيمة الشركة؛ من المتوقع أن يقبل المستثمرون المسئولون اجتماعيا مثل هذه الاشارات بشكلٍ خاصٍ(٣).

---

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال،

- أحمد أبو القمصان عبده توفيق، دراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة المعلومات عن الأرباح لترشيد قرارات الاستثمار، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠م ، ص ٤٢.
- Boshnak, H., "Determinants of corporate social and environmental voluntary disclosure in Saudi listed firms", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 2021, P. 3.

(٢) يراجع في ذلك:

- أميمة عبدالناصر محمد مصطفي، **مرجع سابق**، ص ٣١٣.
- Wahl, A. and Charifzadeh, M. and Diefenbach, F., "Voluntary Adopters of Integrated Reporting – Evidence on Forecast Accuracy and Firm Value", **Business Strategy and the Environment**, Volume 29, Issue 6, 2020, P. 2546.

(3) Wahl, A. and Charifzadeh, M. and Diefenbach, F., Op. Cit, P. 2546-2547.

٣/٢ دور الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات:

يتمثل دور المعلومات التى يتم الإفصاح عنها اختياريا في الحدِّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات، فيما يلى:

١- دور الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات:

ويتضح للباحث أن الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية المالية وغير المالية الخاصة بالعاملين والمجتمع يساعد على عدم وجود حالات للخروج عن القوانين والأنظمة البيئية، وتجنب الغرامات والعقوبات إلى الحدِّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات، ومساعدة أصحاب المصالح على استغلال الفرص في الاستثمار لدى الشركات على دعم قدرتها في استغلال الفرص، وتجنب المخاطر، وتحقيق التميز، ومواكبة التطورات السريعة.

٢- دور الإفصاح الاختياري عن المسئولية الاجتماعية في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات:

يضيف **(Lu et al)**[(١)] في دراسته حول العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات، باختبار العلاقة بشكل تجريبى بالتطبيق على ٥٤٨ شركة تعمل في قطاعات مختلفة في ١٧ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٩م، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التى تُفْصِحُ عن مزيد من المعلومات حول المسئولية الاجتماعية للشركات تميل إلى أن يكون لديها قدر أقل من عدم تماثل المعلومات؛ حيث تميل الشركات التى لديها قدر أكبر من عدم تماثل المعلومات إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات؛ فهذه العلاقة ذات الاتجاهين بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات خاضعة للإشراف في الشركات العائلية مما يدعم ما يطلق عليه "تأثير الاختيار العكسى"؛ وبالتالي تميل الشركات بصفتهم مستثمري معلومات أكثر إلى الاستفادة من معلوماتهم الخاصة؛ مما يؤدي إلى الحدِّ من عدم تماثل المعلومات.

٣- دور الإفصاح الاختياري عن حوكمة الشركات في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات:

يرى **(أحمد)**[(٢)] أن حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري يعملان علي وضع آلية لتحسين عملية المساءلة للإدارة؛ فالإفصاح الاختياري يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويحدُّ من استغلال أحتكار الإدارة للمعلومات لتحقيق منافع خاصة، كما أن نظام حوكمة الشركات الجيد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، وينعكس تأثيرهما علي الأداء بالشركة، ويمكن أن يكون لآليتي الحوكمة والإفصاح الاختياري علاقة تكاملية أو تبادلية أو مستقلة في التأثير على هذا الأداء، كذلك يوجد تأثير إيجابي للحوكمة علي الإفصاح الاختياري من حيث طبيعة المعلومات المُفْصَح عنها وملائمتها لاحتياجات متخذي القرار.

---

(1) Lu, C. and Zhao, X. and Dai, J., "Corporate Social Responsibility and Insider Trading, Evidence from China", mdpi, 2018, P.887.

(٢) عماد محمد رياض أحمد، العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، ٢٠٢٠م، ص٢٧.

٤- دور الإفصاح الاختياري عن رأس المال البشرى في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات:

ترى دراسة (علي)[١] أن الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتعلقة برأس المال البشرى يقود إلى توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بطريقة مُبسَّطة وواضحة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل، وبالصورة التى تسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويتفق الباحث مع دراسة (جزر)[٢] أنه وفقا لنظرية الإفصاح الاختياري عن معلومات معينة سوف يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، والناتج عن زيادة طلب المستثمرين على هذه المعلومات من ناحية، وعدم الإفصاح عن معظمها بصورة إجبارية وفقا للمعايير المحاسبية من ناحية أخرى، وتعدُّ معلومات رأس المال البشرى مثالا لتلك المعلومات الاختبارية.

٥- دور الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات:

فالإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في التقارير المالية المنشورة يمكن أن يحقق فوائد عديدة، منها: تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتقليل الفجوة المعلوماتية في أسواق المال بين الأطراف الداخلية والخارجية، وتقديم المعلومات المتعلقة بالقيمة الحقيقية والمستقبلية للمنشأة بشكل أفضل للأطراف أصحاب المصلحة، وتحسين سمعة المنشأة خاصة بالنسبة للشركات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة؛ وهو ما قد ينعكس على أسعار أسهم المنشأة.[٣]

٦- دور الإفصاح الاختياري عن المخاطر من الحدِّ من عدم تماثل المعلومات:

قدَّمت نظرية أصحاب المصالح تفسيرا لدور وأهمية الإفصاح عن المخاطر بأنه يمثل إحدى الوسائل الهامة لتخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة بها، ومن ثم تخفيف حدة الآثار السلبية للمشكلات المُتَرَتِّبَة عليها في سوق المال، ومن ثم يعزز قدرتها التنافسية في تلك الأسواق[٤].

---

(١) عبير بكري سر الختم علي، "أثر الإفصاح المحاسبي على رأس المال البشري"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٩، ص٦٢.

(٢) ماجد محمد السيد جزر، "ممارسات الإفصاح عن راس المال البشري في الشركات ذات الملكية الحكومية المدرجة في السوق المالية السعودية"، **معهد الإدارة العامة**، المجلد الستون، العدد الثانى، ٢٠١٩، ص٢٤٠.

(٣) أيمن عطوة عزازى، أثر خصائص الشركة ولجان المراجعة علي الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثانى، العدد الأول، ٢٠٢٠م، ص٦٦٠.

(٤) به شدار نايف محمود، دور تقارير الأعمال المتكاملة في دعم القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٧م ، ص ٧٣.

القسم الرابع: الدراسة الاختبارية:

١-مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المُسَجَّلة في سوق الأوراق المالية المصرية والمُدْرجة في مؤشر (EGX100)، وقد قام الباحث باختيار عينة من تلك الشركات مُوزَّعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمدى استيفاء الشركات لمجموعة من المحددات والضوابط التي حددها الباحث، وهى:

١) أن تكون أسهم تلك الشركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتكون خاضعة للتداول على مدار فترة الدراسة.

٢) استبعاد شركات القطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية) لما لها من طبيعة مختلفة.

٣) أن تكون الشركة قد مضى على قيدها في البورصة أكثر من أربع سنوات، وألا تكون الشركة قد حققت خسائر منتظمة خلال مدة الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.

٤) أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، والإفصاح عنها بالعملة المصرية من خلال موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٥٧) شركة (٢٢٨ مشاهدة) لتمثل عينة الدراسة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة(*)، ويوضح الجدول التالي مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة، وذلك كما يلى(**):

جدول رقم (١): القطاعات المُكوِّنة للعينة وعدد المشاهدات

م	اسم القطاع	شركات العينة	المشاهدات (٤ سنوات)	النسبة%
١	منسوجات وسلع معمرة وموزعون وتجارة	3	12	%5.3
٢	عقارات	16	64	%28.1
٣	موارد أساسية	8	32	%14
٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	3	12	%5.3
٥	أغذية ومشروبات وتبغ	8	32	%14
٦	مواد البناء	5	20	%8.8

(*) نظرا لكثرة القطاعات تم دمج القطاعات ذات الخصائص المتشابهة مع بعضها؛ لاعتبارت ضبط الوزن النسبى لعدد الشركات في كل قطاع ولسهولة التحليل الإحصائى.

(**) يوضح الملحق رقم (١) أسماء الشركات محل التطبيق والقطاع الذي تنتمي إليها كل شركة.

م	اسم القطاع	شركات العينة	المشاهدات (٤ سنوات)	النسبة%
٧	سياحة وترفيه	4	16	%7
٨	مقاولات وإنشاءات هندسية	2	8	%3.5
٩	رعاية صحية وأدوية	3	12	%5.3
١٠	خدمات الشحن والنقل والطاقة والخدمات المساندة	2	8	%3.5
١١	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	3	12	%5.3
الإجمالي		**57**	**228**	**%100**

٢- متغيرات ونماذج الدراسة:

١/٢ المتغير المستقل: الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة (IRD)

ويتم قياس هذا المتغير من خلال بناء مؤشر يتكون من (٦٣) بند، ويستند هذا المؤشر إلى المدخل الثنائي غير المرجح الذي يعامل جميع العناصر بأهمية متساوية، ويعطي نتائج دقيقة عن غيره من المقاييس الأُخرى. ويتم تشغيل هذا المؤشر من خلال الخطوات التالية:

- إعطاء متغير وهمي للبنود التي يحتويها المؤشر بحيث يتم إعطاء القيمة (١) إذا كانت الشركة تُفصح عن البند، وإعطاء القيمة (٠) إذا كانت الشركة لا تفصح عن البند.
- تجميع الدرجات لكل شركة ونسبتها إلى الحد الأقصى للبنود الواجب الإفصاح عنها، وهى ٦٣ بند، ومن ثم يمكن حساب مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة للشركة.

٢/٢ المتغير التابع: عدم تماثل المعلومات (IA):

من أشهر المقاييس في هذا المجال مقياس مدى السعر (فروق أسعار العرض والطلب للأسهم)، ويعبر مدى السعر عن الفرق بين أعلى طلب وأدنى عرض لأسعار أسهم الشركات، وهو ما يطلق عليه مدى السعر المطلق، كما يوجد مدى السعر النسبي، وهو الفرق بين أعلى طلب وأدنى عرض مقسوماً على متوسطهما. ويمكن للباحث الاعتماد على مقياس مدى السعر(فروق أسعار العرض والطلب للأسهم Bid –ask Spreads) من خلال المعادلة التالية لقياس مخاطر عدم تماثل المعلومات[١]:

$$\text{مدى السعر كمقياس لعدم تماثل المعلومات} = \frac{\text{سعر الطلب – سعر العرض}}{\text{متوسط سعري الطلب والعرض}}$$

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك:

- هلال عبد الفتاح عفيفي، العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات، هل هناك تأثير للإفصاح الاختياري؟ دراسة تحليلية اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد السادس والثلاثون، يناير، ٢٠١٤م، ص٢٧٦.
- Amiran, D. and Oded, E.,"Do Public Disclosure Increase or Decrease Information Asymmetry? New Evidence from Analyst Forecast Announcement, **Master Thesis**, 2012, PP. 2 – 3.

٣/٢ المتغيرات الرقابية (المتغيرات الضابطة):

المتغير	طريقة القياس
حجم الشركة **FSIZE**	يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.
ربحية الشركة **ROA**	يقاس بمعدل العائد على الأصول، ويحسب من خلال صافي ربح العام قبل الضرائب مقسوما على إجمالي الأصول
درجة الرفع المالي **LEV**	ويتم قياس درجة الرفع المالي للشركة من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.
جودة أليات الحوكمة **CGQ**	يقاس كمتغير تجميعي تتراوح قيمته من (١ إلى ١٠) حسب مدى توافر بعض خصائص جودة خصائص الحوكمة (استقلالية غالبية أعضاء مجلس الإدارة (أكثر من نصف أعضاء المجلس)، عدم ازدواجية منصب المدير التنفيذى (عدم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)، وجود لجان لمتابعة أداء مجلس الإدارة بخصوص الإفصاح، ومطابقة حجم مجلس الإدارة ولجانه لقواعد الحوكمة، واستقلال أعضاء لجنة المراجعة الداخلية، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في اللجان، ودورية اجتماعات مجلس الإدارة واللجان (لا يقل عن (٤) مرات سنويًا)، وجودة مكتب المراجعة، بمعنى انتمائه إلى مكاتب BIG4) أو صفر بخلاف ذلك.
جودة مكتب المراجعة **BIG4**	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كان مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الكبرى أو أحد المكاتب المرتبط بالمكاتب الكبرى أو (صفر) بخلاف ذلك.

ويمكن صياغة نموذج الدراسة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$IA= \beta_0 -\beta_1(IRD) - \beta_2 (FSIZE)+ \beta_3 (ROA) + \beta_4 (LEV) - \beta_5 (CGQ) - \beta_6 (BIG4) +\varepsilon_{it}$$

حيث:

- **(IA)**: المتغير التابع: عدم تماثل المعلومات.
- **(IRD)**: المتغير المستقل: مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة للشركة.
- **(β0)**: قيمة الثابت، وتعبر عن عدم تماثل المعلومات الذى لا يتأثر بالمتغيرات المستقلة.
- **(β1−β6)**: معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة في عدم تماثل المعلومات.
- **(ε_{it})**: مقدار الخطأ العشوائي.

٣- اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي *(Test of Normality)*:

جدول (٣): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة الكمية

متغيرات الدراسة الكمية		Kolmogorov-Smirnov Statistic		Shapiro-Wilk Statistic	
		Value	Sig.	Value	Sig.
مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة	IRD	0.058	0.062	0.977	0.001
عدم تماثل المعلومات	IA	0.15	0.000	0.889	0.000
حجم الشركة	FSIZE	0.066	0.019	0.978	0.001
درجة الرفع المالى	LEV	0.342	0.000	0.293	0.000
ربحية الشركة	ROA	0.25	0.000	0.545	0.000
جودة حوكمة الشركات	CGQ	0.212	0.000	0.872	0.000

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن قيمة مستوى المعنوية (Sig.) لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) أقل من (٠.٠٥) لجميع متغيرات الدراسة فيما عدا قيمة معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لمتغير مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة حيث جاءت أكبر من (٠.٠٥).البيانات الخاصة بمتغير جودة مكتب المراجعة لا تخضع لشروط اختبار التوزيع الطبيعي؛ فهى متغيرات نوعية (وهمية)(Dummy Variables) ذات قيم ثنائية.

٤- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

١/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية

جدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية

المتغيرات الكمية	الرمز	السنة	الوسط	الإنحراف المعيارى	أقصى قيمة	أقل قيمة
مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة (على مدار سنوات الدراسة)	IRD18	2018	0.636	0.174	0.952	0.317
	IRD19	2019	0.589	0.178	0.952	0.317
	IRD20	2020	0.602	0.15	0.921	0.317
	IRD21	2021	0.691	0.146	0.905	0.349
المتوسط	**IRD**	**2021 -2018**	**0.63**	**0.166**	**0.952**	**0.317**

المتغيرات الكمية	الرمز	السنة	الوسط	الإنحراف المعيارى	أقصى قيمة	أقل قيمة
عدم تماثل المعلومات (على مدار سنوات الدراسة)	IA18	2018	0.032	0.024	0.105	0.000
	IA19	2019	0.045	0.028	0.128	0.000
	IA20	2020	0.042	0.022	0.11	0.007
	IA21	2021	0.028	0.015	0.088	0.009
المتوسط	**IA**	**2021 -2018**	**0.037**	**0.024**	**0.128**	**0.000**
حجم الشركة (على مدار سنوات الدراسة)	FSIZE18	2018	21.432	1.43	24.723	17.042
	FSIZE19	2019	21.489	1.482	24.906	16.959
	FSIZE20	2020	21.492	1.525	25.04	16.821
	FSIZE21	2021	21.566	1.51	25.119	17.151
المتوسط	**FSIZE**	**2021 -2018**	**21.495**	**1.478**	**25.119**	**16.821**
ربحية الشركة (على مدار سنوات الدراسة)	ROA18	2018	0.059	0.179	0.286	1.064-
	ROA19	2019	0.046	0.161	0.263	0.979-
	ROA20	2020	0.017	0.216	0.324	1.439-
	ROA21	2021	0.036	0.159	0.27	1.002-
المتوسط	**ROA**	**2021 -2018**	**0.04**	**0.18**	**0.324**	**1.439-**
درجة الرفع المالى (على مدار سنوات الدراسة)	LEV18	2018	0.516	0.751	5.856	0.001
	LEV19	2019	0.55	0.922	7.181	0.003
	LEV20	2020	0.601	1.211	9.393	0.003
	LEV21	2021	0.578	1.033	8.043	0.003
المتوسط	**LEV**	**2021 -2018**	**0.561**	**0.987**	**9.393**	**0.001**
جودة حوكمة الشركات	CGQ18	2018	7.211	1.359	9	5
	CGQ19	2019	6.912	1.379	9	5
	CGQ20	2020	6.982	1.275	9	5
	CGQ21	2021	7.509	1.104	9	5
المتوسط	**CGQ**	**2021 -2018**	**7.154**	**1.297**	**9**	**5**

ونستنتج من الجدول السابق ما يلي:

١- بالنسبة لمستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة تشير النتائج إلى مايلى:

- تفصح شركات العينة إفصاحاً اختيارياً بمتوسط عام لكمية الإفصاح بلغ (٠.٦٣٠) بنسبة ٦٣%، وهى نسبة مقبولة. ويعد عام ٢٠٢١ أكثر السنوات إفصاحاً اختيارياً من قبل شركات العينة؛ حيث بلغت متوسط الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في هذه السنة ٦٩.١%، كما تدل

النتائج على تحسن نسبة الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على مدار سنوات الدراسة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١ خاصة بعد عام ٢٠١٩ (بداية ظهور الكورونا).

- بيانات أقصى قيمة وأقل قيمة للإفصاح الاختياري تدل على وجود تباين في مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة بين شركات العينة، ويبرر الباحث ذلك إلى إختلاف خصائص الشركات، وأليات الحوكمة من شركة إلى أخرى.

٢- بالنسبة لمتغير عدم تماثل المعلومات تشير النتائج إلى مايلى:

- على المستوى العام لفترة الدراسة بلغ المستوى العام لنسبة مدى السعر للسهم، والدالة على عدم تماثل المعلومات لشركات العينة (٠.٠٣٧)، وهى نسبة مُرضيَةٌ.
- وجود تحسن في نسبة مدى السعر للسهم، والدالة على عدم تماثل المعلومات على مدار سنوات الدراسة؛ حيث بلغت أقصي قيمة لها (٠.٠٤٥) في عام ٢٠١٩ ، وانخفضت في عام ٢٠٢٠؛ حيث بلغت (٠.٠٤٢)، واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت النسبة الدالة على خطر عدم تماثل المعلومات في عام ٢٠٢١ إلى (٠.٠٣٧).
- يتوازى ذلك التحسن في نسبة مدى السعر للسهم (عدم تماثل المعلومات) مع تحسن نسبة الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على مدار سنوات الدراسة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١؛ مما يدعم شكلا صحة فرضية أن الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة يؤدى إلى الحد من عدم تماثل المعلومات.

٣- بالنسبة لمتغيرات الدراسة الرقابية المتصلة تشير النتائج إلى ما يلى:

- بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول شركات العينة على مستوى جميع المشاهدات (٢١.٤٩٥)، وتؤكد النتائج على ارتفاع حجم الشركات من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١؛ حيث بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول على الترتيب (٢١.٤٣٢)، (٢١.٤٨٩)، (٢١.٤٩٢)، (٢١.٥٦٦).
- بلغ متوسط ربحية شركات العينة (٤%) بأعلى نسبة ربحية وصلت إلى (٥.٩%)، وتؤكد النتائج على تذبذب ربحية شركات العينة على مدار سنوات الدراسة؛ حيث بلغ متوسط الربحية (٥.٩%)، (٤.٩%)، (١.٧%)، (٣.٦%) للسنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١على الترتيب.
- بلغت درجة الرفع المالي لشركات العينة في المتوسط (٠.٥٦١)، وكانت أكبر درجة رفع مالى بين سنوات الدراسة في عام ٢٠٢٠، حيث بلغت (٠.٦٠١).
- بلغت متوسط التزام شركات العينة بقواعد وأليات الحوكمة (٧.١٥٤) في ضوء المؤشر الذى وضعه الباحث، والمُكوَّن من ١٠ بنود، وتشير النتائج إلى تحسن جودة خصائص الحوكمة من سنة لأخرى خاصة بعد عام ٢٠١٩؛ حيث بلغ المتوسط في عام ٢٠١٩ (٦.٩١٢)، واستمر في الارتفاع على مدار سنوات الدراسة حتى وصل إلى (٧.٥٠٩) في عام ٢٠٢١.

٢/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة النوعية:

جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لمتغير جودة مكتب المراجعة

المتغير	التصنيف	عدد المشاهدات (الشركات)	النسبة
جودة مكتب المراجعة	مكتب المراجعة ينتمى إلى إحدى مكاتب المراجعة الكبرى أو مكتب من المكاتب المرتبطة بها (BIG4)	٨٨ (٢٢ شركة)	%٣٨.٦
	مكتب المراجعة لا ينتمى إلى إحدى مكاتب المراجعة الكبرى أو مكتب من المكاتب المرتبطة بها(NON- BIG4)	١٤٠ (٣٥ شركة)	%٦١.٤

ويتضح من الجدول السابق أن عدد المشاهدات التي التزمت خلالها شركات العينة بالمراجعة لدى إحدى مكاتب المراجعة الكبرى أو مكتب من المكاتب المرتبطة بها (٨٨) مشاهدة تمثل ٢٢ شركة بنسبة (٣٨.٦%)؛ لتمثل هذه النسبة حجم وجودة مكتب المراجعة لشركات العينة، مقابل (١٤٠) مشاهدة ممثلة ٣٥ شركة بنسبة (٦١.٤%) ارتبطت خلالها شركات العينة بالمراجعة لدى مكاتب مراجعة لاتنتمى إلى مكاتب ال(BIG4).

٥- تحليل نتائج اختبار فرض الدراسة:

١/٥ تحليل نتائج اختبار الفرض الأساسي:

ينص هذا الفرض علي أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة علي عدم تماثل المعلومات.**

ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض عن طريق معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

أولاً: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (٩) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	عدم تماثل المعلومات	مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة	حجم الشركة	ربحية الشركة	درجة الرفع المالى	جودة حوكمة الشركات	جودة مكتب المراجعة
عدم تماثل المعلومات	1						
مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة	.508**	1					
حجم الشركة	.086	0.021	1				
ربحية الشركة	.007	0.07	.398**	1			
درجة الرفع المالى	0.042	.112*	.316**	.868**	1		
جودة حوكمة الشركات	.572**	.332**	0.054	0.052	.042	1	
جودة مكتب المراجعة	.649**	.451**	.138*	.122*	.124*	.484**	١

** دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١ * دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥

يتضح من الجدول السابق النتائج الأتية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائياً بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة؛ حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig.) أقل من (٠.٠١)، وقد بلغت قيمته (-٠.٥٠٨).
- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائياً بين عدم تماثل المعلومات، وكل من جودة حوكمة الشركات وجودة مكتب المراجعة؛ حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠١).
- وجود علاقة ارتباط عكسية لكنها غير دالة إحصائياً بين عدم تماثل المعلومات وحجم الشركة وربحيتها؛ حيث أن معامل الارتباط سالب، ومستوي المعنوية (sig) أكبر من (٠.٠٥).
- وجود علاقة ارتباط طردية لكنها غير دالة إحصائياً بين عدم تماثل المعلومات ودرجة الرفع المالي؛ حيث أن معامل الارتباط موجب، ومستوي المعنوية (sig) أكبر من (٠.٠٥).

ويخلص الباحث في ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة إلى أنه كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة أدى ذلك إلي الحد من عدم تماثل المعلومات.

ثانياً: تحليل الانحدار وصياغة المعادلة الكميَّة:

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار

المتغير التابع		عدم تماثل المعلومات (IA)			
المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار(B)	قيمة T	مستوى المعنوية	الدلالة
ثابت معادلة الانحدار	Constant	0.119	6.462	0.000	دال إحصائياً
مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة	IRD	-0.032	-4.443	0.000	دال إحصائياً
حجم الشركة	FSIZE	-0.001	-.991	0.323	غير دال
ربحية الشركة	ROA	0.022	1.747	0.082	غير دال
درجة الرفع المالى	LEV	0.002	0.891	0.374	غير دال
جودة حوكمة الشركات	CGQ	-0.006	-5.887	0.000	دال إحصائياً
جودة مكتب المراجعة	BIG4	-0.020	-7.297	0.000	دال إحصائياً
القيمة التفسيرية للنموذج		معامل التحديد R^2 = ٠.٥٥٧			
المعنوية الكلية للنموذج		مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.٠٠٠			

يتضح للباحث من الجدول السابق النتائج الأتية:

- **أن قيمة معامل التحديد (R^2)** بالنسبة لنموذج الانحدار تبلغ (٠.٥٥٧)؛ مما يعني أن المتغيرات المستقلة الواردة بالنموذج تفسر ٥٥.٧% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وترجع باقي التغيرات إلي تغيرات عشوائية. ويوصي الباحث أنه عند تعميم نتائج الدراسة، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار محددات العينة.

- **المعنوية الكلية لنموذج الانحدار** المستخدم يمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار؛ حيث بلغت مستوى المعنوية (٠.٠٠٠)؛ مما يدل على معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة.
- **مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على عدم تماثل المعلومات**؛ حيث كانت إشارة معامل الانحدار(β) سالبة، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥).
- جودة حوكمة الشركات ومكتب المراجعة لهما تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على عدم تماثل المعلومات؛ حيث كانت إشارة معامل الانحدار(β) سالبة، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠.٠٥).

وفي ضوء ماسبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لتأثير مستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة علي عدم تماثل المعلومات كما يلى:

$$IA=0.119 -0.032(IRD) -0.001(FSIZE)+ 0.022(ROA) +0.002(LEV) - 0.006(CGQ) -.020(BIG4)$$

وبعد استعراض الباحث لنتائج التحليل الإحصائى لمتغيرات الفرض الثاني توصل إلى صحة الفرض الثاني القائل: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة علي عدم تماثل المعلومات".

القسم الخامس: النتائج والتوصيات:

١/٥ النتائج:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة النظرية والاختبارية يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلى:

١- صحة الفرض القائل: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة علي عدم تماثل المعلومات بوجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة على عدم تماثل المعلومات.

٢- على الرغم من اختلاف التعريفات لتقارير الأعمال المتكاملة في الصيغة العامة إلا أنها تتفق في جوهرها على أن تقارير الأعمال المتكاملة عبارة عن ظاهرة جديدة في عالم تقارير الشركات تقوم على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية، وتقييم مدى مقدرة الشركة على تكوين القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

٣- على الرغم من اهتمام العديد من الدراسات بالإفصاح الاختياري عن تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة المصرية والأجنبية، الإ أن الاهتمام بتنظيمه داخل مصر مازال محدودا؛ نظرا لعدم قيام الشركات بالإفصاح عن كافة البنود التي تحتوى التقارير المتكاملة، وعدم التزامها بالإطار الصادر عن المجلس الدولي للتقرير المتكامل إلى صعوبة تقييم أصحاب المصالح لمدى مقدرة الشركة على خلق قيمة، وظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٤- تهدف التقارير المتكاملة إلى تقليل فوضى الاستدامة من خلال الإفصاح عن الجوانب المفيدة حول أنشطة خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل في تقرير موجز متكاسك، وتقديم صورة أوسع للشركة من خلال التحول من الاستدامة المستقلة أو المسئولية الاجتماعية نحو تقرير متكامل يقدم صورة شاملة للأداء طويل الأجل من وجهات نظر مختلفة.

٢/٥- توصيات البحث:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بما يلى:

- توفير دورات للمحاسبين والمراجعيين داخل مكاتب المحاسبة والمراجعة حول آلية تطبيق التقارير المتكاملة، وإلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تحتويها التقارير المتكاملة مثل: النواحى البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر والتطلعات المستقبلية بجانب الإفصاح المالى، وإظهار تلك الإفصاحات في تقرير المراجعة.
- ضرورة إصدار معيار خاص بتقارير الأعمال المتكاملة يناسب البيئة المصرية، ولا يتعارض مع الإطار الصادر عن المجلس الدولى للتقرير المتكامل (IIRC)، واختباره وإدخاله مرحلة التنفيذ مع إلزام الشركات بتقديم التقارير المتكاملة.

القسم السادس: المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. محمود رجب يسن غنيم: أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٧م.

٢. إبراهيم محمد الطحان: أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسئولية الإجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٨م.

٣. أيمن صابر سيد علي: دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشاة إحتياجات أصحاب المصالح"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، الجزء الأول، ٢٠١٧م.

٤. محمد محمود سليمان محمد عوض: أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثانى، ٢٠١٦م.

٥. أحمد محمد شاكر حسن سمعان: المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتى في سوق الأوراق المالية المصرية، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، العدد الرابع، الجزء الثانى، ٢٠١٨م.

٦. وائل عبد الحليم عوض عبد الحليم، العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكترونى للتقارير المالية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المُقَيَّدة بالبورصة المصرية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١٩م.

٧. غادة محمد إبراهيم إبراهيم جمعة: دور جودة الأرباح المحاسبية في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٧.

٨. سحر علاء أحمد خالد: دور التقارير المالية الفتريَّة في الحدِّ من عدم تماثل المعلومات في ضوء المعايير المحاسبية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٥م.

٩. أحمد محمد شاكر حسن سمعان: المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتى في سوق الأوراق المالية المصرية، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، العدد الرابع، الجزء الثانى، ٢٠١٨م.

١٠. سمير عماد شعبان: دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٩م.

١١. دلاوه ر قادر عباس، استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي لمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٧م.

١٢.رشا على إبراهيم الفقي: أثر الإفصاح عن البيانات الضخمة في التقارير المتكاملة على تخطيط برنامج المراجعة، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ٢٠١٩م.

١٣.محمد عبد المنعم أبو السعود زايد: دور الإفصاح الاختياري في تحسين جودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٧م.

١٤.أميمة عبدالناصر محمد مصطفي: التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصرى، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٠٢٢.

١٥.مصطفي السيد مصطفي على الإسداوى ومحمد محمود سليمان محمد: أثر الإفصاح الاختياري في التقرير المالية على تغطية المحللين الماليين، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثانى، العدد الأول، ٢٠٢٠م.

١٦.أحمد أبو القمصان عبده توفيق: دراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة المعلومات عن الأرباح لترشيد قرارات الاستثمار، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠م.

١٧.عماد محمد رياض أحمد: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، ٢٠٢٠م.

١٨.عبير بكري سر الختم علي، "أثر الإفصاح المحاسبي على رأس المال البشري"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٩.

١٩.ماجد محمد السيد جزر، "ممارسات الإفصاح عن راس المال البشري في الشركات ذات الملكية الحكومية المدرجة في السوق المالية السعودية"، **معهد الإدارة العامة**، المجلد الستون، العدد الثانى، ٢٠١٩.

٢٠.أيمن عطوة عزازى: أثر خصائص الشركة ولجان المراجعة علي الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثانى، العدد الأول، ٢٠٢٠م.

٢١.به شدار نايف محمود: دور تقارير الأعمال المتكاملة في دعم القدرة التنافسية للمنشـــآت الصـــناعية، **رسالة ماجستير في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٧م.

٢٢.هلال عبد الفتاح عفيفي: العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات: هل هناك تأثير للإفصاح الاختياري؟ دراسة تحليلية اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد السادس والثلاثون، يناير، ٢٠١٤م.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

23. Amiran, D. and Oded, E.,"Do Public Disclosure Increase or Decrease Information Asymmetry? New Evidence from Analyst Forecast Announcement, **Master Thesis**, 2012.
24. Kılıç, M. and Kuzey, C., "Assessing current company reports according to the IIRC integrated reporting framework, **Meditari Accountancy Research**, Volume 26, Issue 2, 2018.
25. Boshnak, H., "Determinants of corporate social and environmental voluntary disclosure in Saudi listed firms", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 2021.
26. Wahl, A. and Charifzadeh, M. and Diefenbach, F., ., "Voluntary Adopters of Integrated Reporting – Evidence on Forecast Accuracy and Firm Value", **Business Strategy and the Environment**, Volume 29, Issue 6, 2020, P 2546.
27. Lu, C. and Zhao, X. and Dai, J.,"Corporate Social Responsibility and Insider Trading: Evidence from China", **MDPI**, 2018.
28. Girella, L. and Rossi, P. and Zambon, S., "Exploring the firm and country determinants of the voluntary adoption of integrated reporting", **business strategy and the environment**, Volume28, Issue7, 2019.
29. Isabel, M. and García, S. and Gámez, L.,"Integrated Reporting and Stakeholder Engagement: The Effect on Information Asymmetry", **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Volume24, Issue5, 2017.
30. Putri, S. and Noviani., V and Pulungan, A., "How Integrated Reporting Quality Affects Asymmetry Information during COVID-19? A Study in Southeast Asia", International Conference of Business, Accounting, and Economics, **ICBAE**, 2022.
31. Rajapaksha, S. and Kehelwalatenna, S., "Impact of Integrated Reporting on Information Asymmetry: Evidence from Sri Lanka", **Colombo Business Journal**, 13 (2), 2022.